

Distr.: General  
10 October 2019  
Arabic  
Original: English



## الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات  
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

### مذكرة شفوية مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس  
الجمعية العامة ويُشرفها أن تشير إلى ترشيح جمهورية كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة  
٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في نيويورك.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا لدى الأمم  
المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز حقوق  
الإنسان وحمايتها من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية كوستاريكا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا ممتنةً تميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما من  
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

### ترشح كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

#### مقدمة

- ١ - تقدم كوستاريكا بكل احترام ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان (الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢). ويجدد البلد من خلال هذا الترشيح رسالته والتزامه التاريخي باحترام النظام العالمي لحقوق الإنسان وتعزيزه وتمتينه، جاعلاً الإنسان محور أعماله، وساعياً إلى تحقيق التضامن والتعاون بين الأمم بغية تشجيع أعمال الحقوق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.
- ٢ - وتعلق كوستاريكا أهمية كبرى على حالة حقوق الإنسان والنهوض بها في منطقتها وفي العالم أجمع، ولهذا فإنها اختارت دوماً مسار الحوار والقانون الدولي وبناء التوافق كوسيلة لتعزيز مصالحها الوطنية والتزامها بخطة التنمية المستدامة. ولنفس السبب، فإن كوستاريكا تقف بثبات خلف منظومة الأمم المتحدة وهيكلها المتعدد الأطراف، وتتقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وباحترام حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها.
- ٣ - واتساقاً مع هذه المبادئ، أظهرت كوستاريكا استعدادها للعمل بشكل وثيق مع مختلف الآليات المعنية بحماية حقوق الإنسان ورصد الامتثال لها، بما في ذلك نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وكذلك التزامها وانخراطها في العمليات التي توتّر نطاق الحقوق المعترف بها والحماية على الصعيدين الوطني والدولي، والدفاع عن سيادة القانون في جميع المجالات، وتعزيز المبادرات المتخذة في هذا الشأن على جميع مستويات تعددية الأطراف. وتقوم كوستاريكا بإعداد ودعم مبادرات تكفل أعمال حقوق الأشخاص الذين يقعون ضحية للانتهاكات، أو الذين يعيشون حالة ضعف.

#### التزام تاريخي متجدد على الدوام

- ٤ - على الصعيد الوطني، انعكس الالتزام التاريخي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في تصميم وتشغيل هياكل الدولة وأطرها القانونية المرتكزة على نهج ضمان الحقوق وإتاحة عدة آليات ومؤسسات لحمايتها. وتجلى ذلك أيضاً في اتخاذ عدد من الخطوات البارزة، منها على سبيل المثال إلغاء عقوبة الإعدام، وإنشاء نظام للتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي منذ القرن التاسع عشر، وإلغاء الجيش كمؤسسة دائمة لما يقرب من ٧١ سنة، والتفاني باستمرار في الحفاظ على بيئة صحية ومتوازنة من الناحية الإيكولوجية. وقد صاحب ذلك توطيد مستمر لنظام قانوني يعطي للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وقعتها كوستاريكا قوة تساوي أو تفوق قوة الدستور السياسي للبلد.
- ٥ - ويكفل النظام السياسي الديمقراطي الحقوق المدنية والسياسية، ويتيح الفرصة للتصويت والترشح للانتخابات والمشاركة في إدارة الشؤون العامة. ويشتمل هذا النظام على مجتمع مدني دينامي، بما في ذلك

الأوساط الأكاديمية ومجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المحلي، والهيئات العمالية والنقابية، والمؤسسات الخاصة والمهنية، والحركات الاجتماعية. ويتفاعل المجتمع المدني مع الدولة على مختلف المستويات ويشكل جزءاً حيويًا من نسيجها الاجتماعي ونظامها السياسي.

٦ - وفي كوستاريكا، هناك فصل بين السلط الثلاث للدولة (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية). وبالإضافة إلى ذلك، قامت محكمة عليا مستقلة للانتخابات بالإشراف على إجراء انتخابات حرة وشفافة وكفالة الانتقال السلمي والمستمر للسلطة ١٦ مرة منذ عام ١٩٥٣. وأسهمت الجهود المبذولة على مستوى السياسة العامة والآليات القانونية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ومكنت من تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٤٥,٦ في المائة وتشكيل أول مجلس للوزراء في تاريخ البلد يتحقق فيه التكافؤ بين المرأة والرجل في عام ٢٠١٨. غير أنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود لتعزيز التكافؤ في القطاع الخاص.

٧ - وتتيح السلطة القضائية، التي تضم محكمة ذات اختصاص دستوري، لأي شخص سبل انتصاف فعالة وميسرة لضمان حقوق الإنسان، وذلك من خلال تقديم التماسات لحماية الحقوق الدستورية أو من خلال الطعون الدستورية. وقامت الدولة أيضا بوضع وتعزيز آليات تشاركية ومجانية فيما يتعلق بتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء وجبر الضرر وإعمال الحقوق. ويتمتع مكتب أمين المظالم، وهي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان متفقة تماما مع مبادئ باريس، باستقلال ذاتي ووظيفي كامل، وتكفل احترام القطاع العام لحقوق الإنسان للسكان وحمايتهم، وهي جزء من نظام للضوابط والموازنين يعزز إقامة العدل ويضفي مزيدا من الدينامية والتدرج على نظام احترام حقوق الإنسان وحمايتهم على الصعيد الداخلي.

٨ - وخصصت كوستاريكا جزءا كبيرا ومستمرًا من استثماراتها العامة لإعمال حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك باتباع سياسات عامة تسعى إلى توسيع نطاق آلية الاحترام والحماية من خلال التوزيع العادل لفوائد التنمية. وينص دستور البلد على حق جميع السكان في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجيا، وهو التزام تسعى الدولة على الدوام للوفاء به. وترتبط كوستاريكا في درجة متقدمة على مؤشر التنمية البشرية، ومن حيث التغطية الصحية والتعليم وحماية الطبيعة، هو تعبير ملموس عما تحقّق من نتائج من خلال إطارها المؤسسي وسياساتها التي تتمحور حول الإنسان.

٩ - وتواجه جميع الدول تحديات دائمة تجبرها على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى بناء ثقافة قوامها السلام وعدم التمييز وسد الثغرات التي تعوق التنمية. والالتزام كوستاريكا الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتمثل في التغلب على الفقر وعدم المساواة، وزيادة مشاركة الفئات التي عادة ما تعاني من التمييز والضعف في الحياة العامة والسياسية.

### حقوق الإنسان في السياق الدولي

١٠ - كوستاريكا دولة طرف في الصكوك الدولية والأمريكية الرئيسية لحقوق الإنسان. وهي أول بلد وقّع وصادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والعهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٦٦<sup>(١)</sup>. وهي طرف في تسع معاهدات لحقوق الإنسان، وقد صادقت على تسعة بروتوكولات اختيارية وقبلت سبعة من إجراءات تقديم الالتماسات الفردية. وقد أعلنت كوستاريكا انفتاحها التام على الرقابة الدولية، وهي تواصل توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد.

١١ - وقد تشرفت كوستاريكا طوال تاريخها بالعمل في مناسبات عديدة بوصفها عضوا في لجنة حقوق الإنسان السابقة، وهي فترات اضطلعت فيها بدور ريادي هام في إطار مجموعة من المبادرات البناءة، منها على سبيل المثال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وكانت كوستاريكا من الجهات الرئيسية الداعية إلى إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من عام ١٩٦٥ إلى إنشائها فعليا عام ١٩٩٥، وشجعت أيضا بقوة على اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٢ - وما فتئت كوستاريكا تدافع عن تعزيز الاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها بوصفها ركيزة من الركائز الشاملة في عمل الأمم المتحدة وقراراتها. وركزت كوستاريكا جهودها، في آخر فترة لها كعضو غير دائم في مجلس الأمن (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، على تعزيز مجموعة من المسائل، من بينها حماية المدنيين في سياق النزاعات المسلحة، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة الدولية. وفي الآونة الأخيرة، عملت بعزم على تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان للأمم المتحدة، والتحضير لعملية استعراض هيئات معاهدات حقوق الإنسان عام ٢٠٢٠.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تنظم كوستاريكا حاليا المؤتمر التحضيري للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ، وتقدم مقترحا طموحا وجديدا وغير تقليدي يعكس الالتزام التام للبلد بمكافحة أزمة المناخ وبجعل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من المساهمات الوطنية للتكيف مع هذا التهديد العالمي والتخفيف من حدة آثاره على أضعف الفئات السكانية.

١٤ - وفيما يتعلق بنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، استضافت كوستاريكا المؤتمر الذي اعتمد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٦٩)، وكانت أول بلد يصادق على الاتفاقية وأول بلد يقبل باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهي محكمة يوجد مقرها في كوستاريكا، التي تستضيف أيضا مقر معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك جامعة السلام التي اتخذت من البلد مقرا لها بموجب اتفاق مع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠.

١٥ - وكان لكوستاريكا دور ريادي وإسهامات في مختلف العمليات الإقليمية لضمان حقوق جميع الأفراد والامتثال التام لمعايير البلدان الأمريكية، ومن ذلك مثلا طلب فتوى من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن تفسير ونطاق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية المستمدة من الميل الجنسي والهوية الجنسية.

١٦ - وشاركت كوستاريكا أيضا في رئاسة عملية التفاوض التي أثمرت عن اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(١) هي دولة طرف في البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي منذ عام ٢٠١١ طرف في البروتوكول الاختياري لعام ٢٠٠٨ الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الكاربي ("اتفاق إسكاسو") في عام ٢٠١٨، وهي أول معاهدة في العالم توفر ضمانات تتعلق بحماية وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية. وستستضيف الاجتماع الأول للبلدان الموقعة على الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٨، استضاف البلد اجتماع فريق الخبراء المعني بالشيخوخة وحقوق المسنين. وفي عام ٢٠١٩، استضاف مؤتمر أمريكا اللاتينية الخامس المعني بالمرافق الصحية، حيث أعرب المشاركون في إعلان سان خوسيه عن سعيهم إلى المضي قدما نحو تعميم توفير خدمات ذات جودة عالية في مجال المياه والصرف الصحي، باعتبارهما حقاً من حقوق الإنسان في عصرنا هذا.

### كوستاريكا في مجلس حقوق الإنسان

١٧ - تؤمن كوستاريكا بإيماناً قوياً بدور مجلس حقوق الإنسان في إقامة حوار وتعاون دوليين بنائين من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

١٨ - وقد حقق مجلس حقوق الإنسان إنجازات هامة منذ إنشائه عام ٢٠٠٦، وترى كوستاريكا أن من الضروري تحديد رؤية منهجية لتحسين العلاقة بين السياسات والعمليات المؤسسية في مختلف هيئات الأمم المتحدة قاطبة، وذلك بالاستناد إلى إجراءات يسترشد فيها بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز، والطابع الشامل لحقوق الإنسان وآليات إعمالها.

١٩ - وترى كوستاريكا، وقد دعمت تطوير الاستعراض الدوري الشامل باعتباره أداة أساسية لربط الالتزامات القانونية للدول بالحوار الحكومي الدولي البناء في مجال حقوق الإنسان، أن من الأهمية بمكان أن يدعم المجلس تنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق باحترام جميع حقوق الإنسان وتشجيع إعمالها. وينبغي للمجلس أيضاً أن يساعد على وضع ترتيبات للإنذار المبكر، ويشجع الحوار بين الأطراف، ويساند البلدان فيما تبذله من جهود لتحسين أدائها في هذا المجال.

٢٠ - وبالمثل، فإن مجلس حقوق الإنسان الذي نطمح لأن يصبح عضواً فيه قد اكتسب دور محفل يجتمع فيه المجتمع الدولي لإعداد استجابات فعالة للقضايا الناشئة أو الثغرات التاريخية، حيث يتناول مسائل من بينها الآثار التي تطل حقوق الإنسان من جراء التكنولوجيات الرقمية الناشئة (البيانات الضخمة، وشبكات التواصل الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي) والظواهر العابرة للحدود، مثل أزمة المناخ واستخدام الفضاء الإلكتروني. وبالتطلع إلى المستقبل، يجب على المجلس أيضاً أن يستعرض أساليب عمله بطريقة تجعله يبقى كياناً دينامياً يستجيب بشكل مناسب وفي الوقت المطلوب لولايته المؤسسية وللتحديات الجديدة التي تواجه الإنسانية.

٢١ - وكانت كوستاريكا عضواً في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وهي فترة عمل فيها البلد بنشاط وبشكل حاسم وبناء على الدوام وفي حوار دائم مع جميع أعضاء المجلس. وأسهمت كوستاريكا في تطوير مجالات جديدة للحماية، فيما يتعلق بالسلام، وربط حقوق الإنسان بتغير المناخ والبيئة، وتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان، من أجل بناء مجتمعات شاملة للجميع ومسالمة، وتعزيز ثقافة الوقاية. وطيلة الفترات التي لم تكن فيها كوستاريكا عضواً في المجلس، كما هو الشأن حالياً، ما فتئت تقوم بدور نشط في مواكبة مداورات وأعمال المجلس ومختلف هيئاته، بما في ذلك المداورات

والأعمال المتصلة بالمقررين الخاصين. ولم تغب شواغل المجلس قط عن بال كوستاريكا، بل إننا نعتبرها رسالتنا، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

٢٢ - ودأبت كوستاريكا أيضا على العمل بلا كلل بشأن مسألة إلغاء عقوبة الإعدام وبشأن المسائل المتصلة بمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز العنصري، والقضاء على العنف القائم على أساس الميل الجنسي، وتمكين المرأة اقتصاديا، وشاركت مشاركة نشطة وبناءة في المناقشات المتعلقة بعمل مجلس حقوق الإنسان.

### التزاماتنا

٢٣ - سعيا إلى تحقيق الأهداف المقترحة لهذه الفترة، ومن أجل تعزيز العمل الذي يجري الاضطلاع به في المجلس عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تقطع كوستاريكا على نفسها الالتزامات التالية:

#### على الصعيد الوطني

(أ) مواصلة عملية التحاور مع الشعوب الأصلية في كوستاريكا من خلال تنفيذ الآلية العامة للتشاور مع الشعوب الأصلية، بهدف إعمال الحق المعترف به في مشاورات حرة ومسبقة ومستنيرة لكفالة مشاركة هذه الشعوب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر فيها مباشرة؛ فضلا عن مواصلة التنفيذ المرحلي لخطة إنعاش أقاليم الشعوب الأصلية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ من أجل حل النزاعات المتعلقة بجزيرة الأراضي وضممان أمن سكان البلد.

(ب) الامتثال لخطة العمل المتعلقة بالسياسة الوطنية لإقامة مجتمع خال من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٥، وفي هذا الإطار مواصلة تنفيذ خطة الإدماج الوطنية، التي تشمل ضمن مجالات عملها الاعتراف بالتنوع، بهدف تعزيز الاعتراف بالتنوع الثقافي في إطار السعي إلى تحقيق التعايش والتماسك الاجتماعي.

(ج) مواصلة تنفيذ التدابير الإدارية اللازمة لمكافحة التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسية، والاعتراف بحقوق الملكية، وكفالة عدم التمييز في المؤسسات العامة، والسماح بالتعبير عن الهوية الجنسية في المستندات العامة؛ فضلا عن مواصلة عملية تكييف التشريعات مع أحكام فتوى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن عدم التوافق مع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه).

(د) مواصلة النهوض بالتزام كوستاريكا بحق النساء والفتيات في حياة خالية من العنف، ومنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، وخفض معدلات قتل الإناث والعنف ضد المرأة، فضلا عن تيسير سبل الانتصاف وإمكانية اللجوء إلى القضاء لضحايا العنف.

(هـ) إكمال إجراءات التصديق على اتفاق إسكاسو وضممان الأعمال الكامل والفعال للحق في الحصول على المعلومات البيئية والمشاركة العامة في صنع القرارات البيئية وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية.

(و) في إطار تعميم احترام حقوق الإنسان، والتزامنا بتحويل اقتصادنا إلى اقتصاد محاييد من حيث الكربون بحلول عام ٢٠٥٠، تقترح كوستاريكا تعزيز استخدام التكنولوجيات الرائدة التي يمكن

لقد رتتها على إحداث التحول أن تؤثر إيجابا في الحد من انبعاثات الكربون، وزيادة القدرة على تحمل تغير المناخ، ودعم الانتقال إلى اقتصاد تدويري شامل للجميع، ومن ثم تعزيز الانتقال إلى بلوغ الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة بطريقة عادلة.

#### على الصعيد الوطني

(أ) تتعهد كوستاريكا، بوصفها عضوا كاملا العضوية في المجلس، بتعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والدفاع عنها وتحسين أدائها، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان نفسه وهيئات المعاهدات، فضلا عن الهيكل المؤسسي الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والآليات التي أنشأها المجلس لهذا الغرض.

(ب) ستواصل دعمها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشجيع الحوار البناء بين الدول والمفوضية من أجل تعزيز التعاون والمساعدة التقنية كوسيلة لتحسين القدرات الوطنية في الوفاء بالالتزامات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.

(ج) ستسهم في عمليات التفاوض والتفاوض لكفالة استجابة الهيكل الدولي بفعالية وفي الوقت المناسب للحالات الناشئة، بما في ذلك أزمة المناخ، وحماية التنوع البيولوجي وغيره من المنافع العامة العالمية، وحصول الجميع على مياه الشرب، وتوليد الطاقة المتجددة، وتأثير التكنولوجيات الجديدة، والتركيز على حقوق الإنسان في إدارة التنقلات البشرية، سواء تعلق الأمر باللاجئين أو المهاجرين، مع التركيز بوجه خاص على التضامن والتعاون والمسؤولية والأعباء المشتركة.

(د) ستؤدي دورا بناء في تعزيز آليات حماية أشد الفئات السكانية ضعفا، مع جعل الإنسان محور الإجراءات التي تتخذها الدولة، والأخذ بمبدأ الإدماج لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وستدرج ضمن أولوياتها خطة المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، وحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وكبار السن، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وستشجع أيضا على تكريس الحقوق العالمية للقرن الحادي والعشرين، بما فيها الحق في التنمية والحق في السلام، من خلال تعزيز وتطوير تعليم وثقافة قوامهما السلام والتنمية الاجتماعية.

(هـ) ستقوم كوستاريكا بتعزيز وتحسين الآليات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان نفسه، مثل ولايات المكلفين بإجراءات خاصة، وذلك من خلال الانخراط في مننديات الحوار التي تهدف إلى تحسين أساليب العمل والتواصل مع الدول، مع الإبقاء على دعوتنا المفتوحة لهم وتعاونها معهم.

(و) ستعاون تعاوننا بناء في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وتؤكد كوستاريكا مجددا التزامها الطوعي، المعلن أثناء تقديم تقريرها الوطني الثالث، بإعداد خطة عمل لتنفيذ التوصيات المقدمة، وهي تلتزم أيضا بإعداد تقرير لمنتصف المدة، يقدم عام ٢٠٢١، عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة.

(ز) ستبذل جهودا واسعة النطاق فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة من خلال التزامها بتقديم تقرير مساءلة إلى الجمعية العامة عام ٢٠٢٣ عن عملها وبرامجها أثناء مشاركة البلد في مجلس حقوق الإنسان، مع توخي الحد الأقصى من النشر والشفافية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكفالة

جودة وفائدة التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة، وللنظر في ملاحظات الدول الأعضاء عند استعراضه.

(ح) ستقيم علاقات تآزر وتحالف مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة لكفالة مباشرة الأعضاء الجدد عملهم على الفور ومتابعة المسائل التي كرس لها جهودها عند انتهاء ولايتها.